مجلة العلوم الزراعية العراقية - 37 (3) : 181 - 188، 2006 الحاني

قياس اثر التباين في الموارد الزراعية بين المحافظات على الهجرة الداخلية

عفاف صالح الحاني
قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة – جامعة بغداد

المستخلص

يهدف البحث إلى معرفة ظاهرة الهجرة الداخلية وتحديد مناطق الطرد والجذب. تم استخدام مقياس كمي يعرف بمعامل التوازن Equilibrium Coefficient الذي تنحصر قيمته بين اكبر واقل ويساوي واحد(1 ? E.C ?1) ففي حالة ظهور قيمة المعامل أقل من واحد يمكن اعتبار تلك المنطقة (المحافظة) بمثابة مناطق طرد، في حين لو كانت قيمة المعامل اكبر من واحد فتعد تلك المنطقة مناطق جذب، أما إذا ظهرت قيمة المعامل واحد فيمكن اعتبار تلك المناطق مستقرة سكانيا. وأتضح من التحليل إن مناطق الجذب العام ممثلة بمحافظات صلاح الدين و التأميم وبغدادو بابل و النجف و واسط حيث كان معدل معامل التوازن للعقود الثلاث هي 1.34 و 1.35 و2.17 و1.10 و1.58 و 1.37 على التتابع. أما مناطق الطرد فكانت متمثلة بمحافظات القادسية والمثنى وذي قار وميسان ودهوك واربيل حيث ظهرت قيم معدل معامل التوازن بالقيم 0.88 و0.47 و0.56 و 0.74 و 0.76 بالتتابع. أما محافظات الاستقرار فهي نينوى والانبار والبصرة والسليمانية حيث معدل التوازن 0.98 و1.007 و1.006 و 1.04 بالتتابع. في حين كان معامل التوازن أقل من واحد لمحافظتي ديالى وكربلاء وذلك بعد إدخال قيم إنتاج بساتين النخيل لسنة 1978 فقد تغير معامل التوازن لصالح الاستقرار أو الجذب في هاتين المحافظتين.

The Iraqi Journal of Agricultural Sciences, 37(3) : 181 – 188, 2006 Al-Hani

MEASURING THE EFFECT OF VARIATION IN AGRICULTURAL RESOURCES ON INTERNAL MIGRATION BETWEEN PROVINCES IN IRAQ.

Afaf Salih Al-Hani
Department of Agricultural Economics, College of Agriculture, University of Baghdad

ABSTRACT

The aim of this work was to determine the nature of migration phenomenon through locating the areas of push and pull in Iraq. This was done by using quantitative measure which is called "Equilibrium Coefficient" whose value is ranged (1≤E.C≤1). When the coefficient value is less than one the province is considered as a push area, while when its value is more than one, the province is considered as a Pull area, and when its value equals one the province is considered as an equilibrium area. The results showned that the provinces of Saladin, Tamim, Baghdad, Babylon, Najaf, and Wasit were areas of general pull as the coefficient of equilibrium for the last three decades were 1.34,1.35,2.17,1.10,1.58,and 1.73 respectively. On the other hand areas of push were the following Provinces: Kadisiah, Muthana, DhiKar, Missan,Duhuk and Arbil as the values of equilibrium coefficient for these province were : 0.88,0.47,0.44,0.56,0.74,0.76 respectively.The results also showed that the provinces of Ninewa,Anbar,Basrah,and Sulaimaniah were equilibrium areas as the values of equilibrium coefficient were : 0.98,1.007,1.006,1.04 respectively. The results were showed that in Diala and Karbala provinces the equilibrium coefficients were less than one but if we include the production values of date palm orchards the pull or equilibrium in these two provinces could be changed.

المقدمة

يتصف العراق بتباين تضاريسه وظروف مناخه ، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على المحافظات بشكل تحكمه التقسيمات الإدارية. إذ تتباين الموارد الزراعية بين محافظة وأخرى والمتمثلة في مدى وفرة أو ندرة الأراضي الصالحة للزراعة وكمية المياه وطبيعة المناخ إضافة إلى طبيعة التربة والمحاصيل التي تتلائم زراعتها في تلك الترب ، هذا من الجانب الطبيعي ، أما من ناحية التوزيع السكاني في كل محافظة فانه يخضع تقريبا لنفس التباين الموجود في الموارد الزراعية. وبناء على ما تقدم فان تناسب حجم السكان في المحافظة والموارد الزراعية المتاحة فيها ضروري جدا . أما في حالة اختلال هذا التناسب فسوف تنشأ حالة طبيعية متمثلة في هجرة السكان من المناطق التي يختل فيها التناسب إلى مناطق أخرى هي مناطق الجذب العام(3).

*تاريخ استلام البحث 2005/11/27 ، تاريخ قبول البحث 2006/5/13

مجلة العلوم الزراعية العراقية - 37 (3) : 181 - 188 ، 2006

إن ظاهرة الهجرة من الظواهر التي تتمثل بانتقال الناس فردا أو جماعات من مكان إلى آخر لأسباب متعددة لعل من أبرزها العامل الاقتصادي. تشمل الهجرة في العصر الحديث هجرة خارجية أي الانتقال من بلد إلى آخر وهجرة داخلية وهي الانتقال من مكان إلى آخر داخل البلد الواحد بين الريف والحضر أو بين محافظة وأخرى ، وحيث إن العامل الاقتصادي هو العامل الأهم من العوامل المحفزة للهجرة فقد تم التركيز على الموارد الزراعية المتاحة لكل محافظة من محافظات القطر باعتبارها مولدة للدخل وبالتالي فان استقرار السكان في آية محافظة أو الاختلال سلبا أو إيجابا يمكن أن يعزى إلى النشاط الزراعي وما يولده من دخول يعد من العوامل المساعدة على الاستقرار أو الهجرة. يهدف البحث إلى قياس أثر التباين في الموارد الزراعية بين المحافظات على حركة السكان فيما بين المحافظات وهو ما يعرف بالهجرة الداخلية.

المواد وطرق العمل

اعتمد البحث القياس الكمي لمعرفة حركة ظاهرة الهجرة الداخلية ، ولكي يتسنى قياس مدى وجود علاقة بين الموارد وهجرة السكان فقد تم اعتماد مؤشر إحصائي معروف إحصائيا كوسيلة لقياس مدى وجود عوامل جذب أو طرد بين المحافظات، وتم اختيار السنوات 1977 و 1987 و 1997 ، لوجود تعداد عام في تلك السنوات . تعد المدة بين تعداد وآخر مدة كافية لاستقرار حركة السكان في المحافظة . تم النظر إلى الموارد الزراعية في كل محافظة على إنها تنعكس على قيمة الإنتاج النباتي(*) بالأسعار الثابتة للمجموعات المحصولية وهي الحبوب والدرنيات والأبصال والمحاصيل الزيتية والمحاصيل الصناعية والبقوليات والمحاصيل العلفية والخضروات بنوعيها الصيفي والشتوي حيث تضم هذه المجموعات نحو 57 محصولا. حسبت قيم إنتاجها بالأسعار الثابتة لمتوسط المدة (1979-1981) للسنوات 1977و1987و1997 باستبعاد قيم إنتاج البساتين لأنها لا تشكل نسبة عالية في كل المحافظات عدا محافظتي ديالى وكربلاء.

النتائج والمناقشة

أثر التباين في الموارد الزراعية على الهجرة الداخلية:

يقصد بمفهوم الهجرة بشكل عام ، عملية انتقال الأشخاص كأفراد(5)، أو انتقال السكان كمجموعات من منطقة إلى أخرى بهدف البقاء في المنطقة المنقولين إليها . يطلق عليها بالهجرة الداخلية في حالة انتقال السكان داخل حدود القطر الواحد ، أما في حالة انتقال السكان خارج حدود القطر فيطلق عليها بما يسمى بالهجرة الخارجية ، وهي ظاهرة عامة مرت بها كافة الشعوب خلال مراحل تطورها الاقتصادي.

يعد العراق من البلدان التي برزت فيه ظاهرة الهجرة الداخلية بشكل واضح (من الريف إلى المدينة) منذ الخمسينات بسبب وجود عوامل طاردة(1) في الريف لأسباب عديدة ، فضلا عن قوة عوامل الجذب في المدينة. يوضح الجدول (1) والشكل البياني ذلك الاختلال في التناسب السكاني الريفي والحضري.

جدول 1. التركيب السكاني المطلق والنسبي للريف والحضر في العراق لستة عقود العدد بالآلاف

السنة	*1947		1957		**1965		1977		1987		1997	
المنطقة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الريف	3082	64	3853	61.2	3935	49	4389	37	4866	29.78	7050	32
الحضر	1734	36	2445	38.2	4162	51	7640	63	11469	70.22	14984	68
المجموع	4816	100	6298	100	8097	100	12029	100	16335	100	22034	100

استخدمت السنوات 1947و1965و1957 لإيضاح حركة الانتقال من الريف إلى المدينة

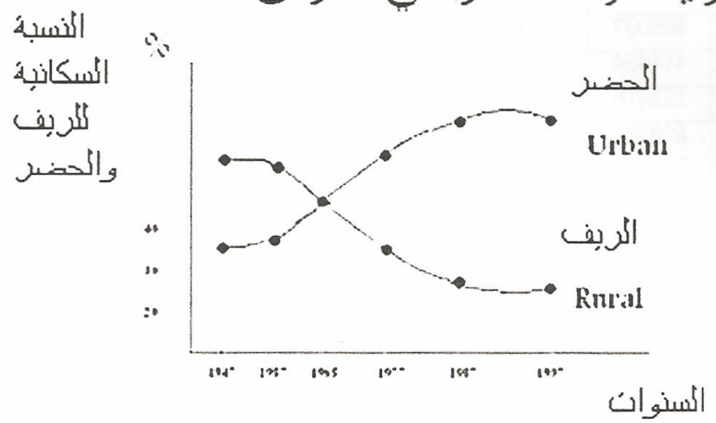
** اجري التعداد في عام 1965 بدلا من 1967 .

المصدر: المجموعات الإحصائية لسنوات مختارة.

(*)على الرغم من التركيز على قيمة الإنتاج النباتي فان الإنتاج الحيواني يرتبط بدوره بالإنتاج النباتي وبالتالي فان قيمة الإنتاج النباتي تعكس بوجه عام حصيلة الموارد الزراعية المتمثلة بالأرض والمناخ ووفرة المياه الجارية والأمطار.

مجلة العلوم الزراعية العراقية - 37 (3) : 181 - 188 ، 2006

الشكل البياني(١) التركيب السكاني النسبي للريف و الحضر في العراق



المصدر : بيانات الجدول ١

من ملاحظة انخفاض نسبة السكان في الريف وزيادة نسبة السكان في الحضر الذي يظهره الشكل (1) هذا لا يعني زيادة التحضر إنما يعني ترييف المدن بشكل انعكس سلبا على الحياة في المدن لعدم مقدرة هذه المدن من توفير مستلزمات الحياة وإنما هذه النسبة تعطي دليلا واضحا على هجرة السكان من الريف إلى المدينة بسبب التباين في توقعات المهاجرين مما يمكن أن توفره لهم الحياة المدنية مقارنة بحياة الريف ، فضلا عن ذلك يمكن القول إن معظم الدراسات والبحوث(7) تشير إلى إن العوامل الاقتصادية هي المحفزة والمسؤولة بشكل مباشر عن معظم الهجرات في العالم سواء منها الداخلية والخارجية ولابد من الإشارة هنا إلى ظاهرة الانتقال من الريف إلى المدن قد نتجت عن التوسع من قبل الحكومة في مناهج الأعمار وتوفير فرص العمل .

يمكن ملاحظة الفرق في الأهمية النسبية للمحافظة الواحدة عبر السنوات الثلاثة التي تمثل عقودا من خلال جدول 2 والذي يمكن تعليل انخفاض نسبة الريفيين في المحافظة أو زيادتها إلى مجموعة أسباب مهمة تقود إلى الهجرة الداخلية (5,1) وهي:-

1.توفر فرص العمل في المدن بشكل أكبر مما هو عليه في الريف وارتفاع مستويات الأجور فيها عما هو عليه الحال في المناطق الريفية.

2.نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعية والخدمية) بمعدلات تفوق معدل النمو في القطاع الزراعي مما أسهم في خلق الاختلال الهيكلي بتركيب السكان على المستويين الحضري والريفي.

3.التطور النسبي في ارتفاع المستوى المعيشي والتقدم النوعي في الخدمات التعليمية والصحية والخدمية والترفيهية في المدن.

4.التغيرات التكنولوجية(2)غير المنسقة بين القطاعات الاقتصادية كالتطور الصناعي السريع لبعض القطاعات في حين بطيء التطور الزراعي وهذه إحدى سمات هذا القطاع.

جدول 2. الأعداد المطلقة والنسبية للسكان الريفيين في كل محافظات القطر لسنوات التعداد الثلاثة (1997,1987,1977).

السنة / المحافظة	1977		1987		1997	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
نينوى	506809	11.64	479447	9.85	809037	11.47
صلاح الدين	206832	4.75	434256	8.92	498464	7.07
التأميم	147988	3.39	147934	3.04	223416	3.17
ديالى	345700	7.94	517496	10.63	650541	9.23
بغداد	269628	6.19	-	-	576182	8.17
الانبار	210405	4.83	348227	7.16	479477	6.80
بابل	303834	6.98	593085	12.19	619961	8.79
كربلاء	99612	2.28	135885	2.79	201010	2.85
النجف	125647	2.88	160774	3.32	232581	3.31
القادسية	227387	5.23	243861	5.02	352972	5.01
المثنى	127823	2.93	160269	3.29	231744	3.29
ذي قار	375576	8.62	429802	8.83	482572	6.84
واسط	231468	5.32	266586	5.48	365453	5.18
ميسان	206792	4.75	187324	3.85	217554	3.09
البصرة	208173	4.78	241503	4.96	344895	4.89
دهوك	143171	3.28	74594	1.53	764704*	10.85
اربيل	253392	5.83	174321	3.58		
السليمانية	364955	8.38	270866	5.56		
المجموع	4354443	100	4866230	100	7050563	100

المصدر: نتائج التعداد العام للسنوات 1977 و 1987 و 1997

* أرقام تقديرية من جدول التعداد

فالهجرة الداخلية مشكلة أساسية تتمثل في عدم التناسب الصحيح بين الموارد الاقتصادية (المولدة للدخل) والموارد البشرية. لغرض بيان أثر الاختلال وعدم التوازن في الموارد الاقتصادية والبشرية لكل محافظة تمت الاستعانة بمقياس إحصائي معروف هو معامل التوازن "Equilibrium Coefficient" (E.C) الذي يحسب وفق الصيغة الآتية (1):-

$$E.C_i = \frac{\frac{VP_i}{VP_n} \times 100}{\frac{N.R_i}{N.R_n} \times 100}$$

إذ أن:-

$E.C_i$ = معامل التوازن للمحافظة i

VP_i = قيمة إنتاج المحافظة i في سنة معينة. VP_n = قيمة إنتاج القطر الإجمالي في نفس السنة.

$N.R_i$ = عدد سكان المحافظة من الريفيين في سنة معينة. $N.R_n$ = عدد سكان القطر (الريفيين) في نفس السنة.

حسبت قيمة إنتاج المحافظة والقطر بالأسعار الثابتة.

حدود قيم معامل التوازن :- تنحصر قيمة معامل التوازن بين أصغر أو أكبر أو يساوي واحد (1 ? 1? E.C) ويمكن توضيح ذلك من خلال تفسير معامل التوازن.

1.قيمة معامل التوازن أقل من واحد: وتدل هذه القيمة على عدم التوازن في المحافظة i أي إن المحافظة لا تتمكن من إنتاج ما يكفي سكانها الريفيين بمعنى إنها لا تتميز بوفرة مواردها الزراعية.

2.قيمة معامل التوازن تساوي واحد:- تدل على كفاية الموارد الزراعية في المحافظة i بالنسبة لسكانها الريفيين .

3.قيمة معامل التوازن أكبر من واحد:- يعني إن المحافظة i تتميز بوفرة مواردها الزراعية نسبة إلى سكانها الريفيين.

يبين الجدول 3 : الأهمية النسبية لقيمة إنتاج محافظات القطر بالأسعار الثابتة للسنوات 1977و1987و1997 . وهي نفس السنوات التي حسبت فيها التعدادات السكانية.

جدول 3.الأهمية النسبية % لقيمة إنتاج محافظات القطر

السنة / المحافظة	الأهمية النسبية لقيمة إنتاج المحافظة بالأسعار الثابتة 1977	1987	1997
نينوى	8.68*	12.69	12.75
صلاح الدين	4.37	7.92	10.22
التأميم	4.37	4.20	4.91
ديالى	5.36	6.46	6.43
بغداد	12.11	11.13	21.59
الانبار	3.23	5.17	8.62
بابل	13.97	5.04	5.16
كربلاء	1.76	2.08	0.88
النجف	5.83	3.97	4.55
القادسية	4.51	4.37	4.90
المثنى	1.73	1.54	1.011
ذي قار	2.69	2.62	4.66
واسط	10.44	8.14	6.98
ميسان	2.72	2.96	1.56
البصرة	3.19	5.34	5.78
دهوك	2.70	2.22	-**
اربيل	3.54	5.45	-
السليمانية	8.83	8.70	-
المجموع	100	100	100

المصدر:- حسبت بالاعتماد على بيانات تفصيلية لكميات إنتاج المجموعات المحصولية مرجحة بالأسعار الثابتة لتلك المحاصيل ولكل محافظة.

* الأهمية النسبية لقيمة إنتاج محافظة نينوى في سنة 1977مقارنة بالسنوات 1987و 1997 وذلك لانخفاض إنتاج الحبوب فيها بسبب انخفاض مستوى الأمطار في ذلك العام.

** لم تتوفر بيانات للمحافظات دهوك واربيل والسليمانية في سنة 1997.

أما جدول 4 فيوضح قيم معامل التوازن لمحافظات القطر للسنوات 1977و1987و1997 ومعدل المعامل للسنوات السابقة الذكر والانحراف المعياري الذي يظهر مدى الاستقرار في قيمة المعامل فكلما قلت قيمة الانحراف المعياري دل على استقرار المعامل وكلما كبر الانحراف المعياري دل ذلك على عدم استقرار المعامل مما يدل على تغير ما في الاستقرار السكاني.

جدول 4. قيم معامل التوازن لمحافظات القطر للسنوات 1977و 1987و1997

السنة / المحافظة	معامل التوازن 1977	1987	1997	المعدل	الانحراف المعياري
نينوى	0.74*	1.09	1.11	0.98	0.208
صلاح الدين	0.92	1.67	1.44	1.343	0.384
التأميم	1.28	1.23	1.544	1.35	0.137
ديالى	0.67[1]	0.81	0.69	0.723	0.06
بغداد	2.1	-	2.63	2.173	0.346
الانبار	0.669	1.06	1.263	1.007	0.233
بابل	0.2	0.72	0.584	1.101	0.637
كربلاء	0.77[2]	0.91	0.307	0.662	0.257
النجف	2.02	1.37	1.374	1.588	0.305
القادسية	0.86	0.83	0.976	0.888	0.062
المثنى	0.589	0.52	0.306	0.471	0.120
ذي قار	0.356	0.30	0.67	0.442	0.162
واسط	2.34	1.53	1.34	1.736	0.433
ميسان	0.57	0.62	0.503	0.564	0.047
البصرة	0.66	1.11	1.25	1.006	0.251
دهوك	0.820	0.67	–	0.745	0.075
اربيل	0.609	0.93	–	0.765	0.160
السليمانية	1.05	1.03	–	1.04	0.01

المصدر: اعتمادا على جدول2 للسنوات 1977و1987و 1997عدا قيمة إنتاج البساتين.

* قيمة معامل التوازن لمحافظة نينوى منخفضة لسنة 1977 وذلك لانخفاض إنتاج الحبوب بسبب انخفاض نسبة الأمطار في ذلك العام.

(1)(2) ظهرت محافظة ديالى وكربلاء بمعامل توازن أقل من واحد وذلك لعدو تضمين قيمة إنتاجها قيم إنتاج البساتين فيها.

قبل البدء بتفسير النتائج لا بد من الإشارة إلى إن قيم معامل التوازن تعكس الكثير من الأمور الاقتصادية إما بشكل مباشر أو غير مباشر وكما يأتي:-

*كفاية الموارد الاقتصادية الزراعية في كل محافظة نسبة إلى سكانها الريفيين وما يوضحه هذا المعامل من نشاط اقتصادي زراعي وتجاري لتلك المحافظة.

* تزايد كمية الإنتاج الزراعي في المحافظة ونسب مساهمة المحافظات عبر السنوات المختارة 1977و 1987و 1997 والمقابلة لسنوات التعداد السكاني في تلك السنوات وهي مدد طويلة نسبيا تمتد إلى عشر سنوات يمكن أن توضح الأوضاع الاقتصادية للمحافظات .

*التعرف على ظاهرة الهجرة الداخلية بين المحافظات وإمكانية تسمية المحافظات بالجاذبة والطاردة والمستقرة بناء على قيم معامل التوازن المحسوب.

تشير نتائج الجدول 4 إلى إمكانية تقسيم المحافظات إلى ثلاث مجموعات وفقا لقيم معامل التوازن المحسوب.

1. مجموعة المحافظات المستقرة:- هي التي يظهر فيها قيم معدل معامل التوازن واحد او قريبا منه وهي محافظة نينوى و الانبار و البصرة و السليمانية والتي تبلغ نسبة السكان الريفيين فيها مجتمعة حوالي 29.63% كمعدل للسنوات السابقة الذكر.
2. مجموعة المحافظات الجاذبة : وهي التي يظهر فيها قيم معدل معامل التوازن زيادة عن واحد وهي صلاح الدين والتأميم وبغداد وبابل والنجف وواسط ويبلغ نسبة سكانها الريفيين نحو 29.78% من سكان الريف في القطر.
3. مجموعة المحافظات الطاردة: وهي تلك المحافظات التي يظهر فيها قيم معدل التوازن أقل من واحد وهي القادسية والمثنى وذي قار وميسان ودهوك واربيل . علما بأن نسبة سكانها الريفيين تبلغ نحو 29.36% كمتوسط للسنتين 1977و1987 لعدم توفر بيانات محافظتي دهوك واربيل لتعداد سنة 1997.

من الجدير بالذكر إن محافظتي ديالى وكربلاء يمكن أن تصنف في اعتبارات القياس ضمن المجموعة الثالثة وهذا لا يعكس حقيقة الواقع الاقتصادي لهاتين المحافظتين بسبب شهرتهما بزراعة بساتين الفاكهة والنخيل(*)، إذ تحتل محافظة ديالى المرتبة الأولى في إنتاج الفاكهة بما تتميز به من بساتين واسعة ومثمرة. في حين تحتل محافظة كربلاء المركز الثاني من ناحية إنتاج التمور وعددها. وقد جرت محاولة لإضافة قيمة التمور بالأسعار الثابتة لكلا المحافظتين حيث أصبح معامل التوازن لمحافظة ديالى 0.89 ومحافظة كربلاء نحو 1.17 وكانت من نتائج هذه المحاولة تحسين انتقال المحافظات المذكورة سابقا إلى وضع أفضل مما سبق.

الاستنتاجات والتوصيات:-

يمكن الاستنتاج مما تقدم إن حركة الهجرة تعبير عن إعادة توزيع قوة العمل وفقا لمبدأ التوزيع الامثل لعنصر العمل كعامل من عوامل الإنتاج وذلك عن طريق الانتقال من الأنشطة التي تكون فيها قيمة الإنتاج الحدي واطئة إلى الأنشطة التي تكون فيها قيمة الإنتاج الحدي مرتفعة.أما مبدأ الامثلية فيتحقق في حالة تعادل قيم الإنتاج الحدي للعمل بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فان أقصى ما يمكن التوصل إليه هو التقارب بين قيم الإنتاجية الحدية لعنصر العمل وبقية العناصر في الأنشطة المختلفة ، لكن يبقى هناك فرق واضح بين قيمة الإنتاج الحدي في النشاط الزراعي وقيمة الإنتاج الحدي في الأنشطة الاقتصادية الأخرى ولاسيما الخدمية منها نتيجة لاستيعاب النشاط للمستويات غير المتعلمة، والتيار يسير لصالح الأخيرة لأسباب غير اقتصادية وربما تكون اجتماعية أو نفسية يمكن التعبير عنها بعنصر ملائمة طبيعة العمل مع طالب العمل. هناك بعض الحالات يميل فيها الإنسان إلى الاكتفاء بمستويات دخلية واطئة مفضلا ذلك على مستويات للدخل أعلى نتيجة لوجود منافع غير قابلة للقياس مثل الاستقرار النفسي والألفة مع العمل والمحيط ، ولكن عندما تكون العوامل الطاردة أشد ما يمكن تبريره بعوامل نفسية أو اجتماعية يلجأ الإنسان إلى رفض النشاط الذي يعمل فيه والتوجه إلى نشاط آخر ، ولهذا تكون عملية الانتقال إلى نشاط آخر جديد هو الهجرة الفعلية. استنادا لذلك يمكن التوصية بأن التوزيع المبرمج للاستثمارات الاقتصادية التي تعتمد على كثافة عمالية عالية وتوزيعها في مختلف النواحي والاقضية بما يشكل مصادر عمل بعيدة عن المدن هو عامل فاعل نحو خلق مراكز منافسة لمركز الجذب الحضري في القطر.كذلك فأن إقامة برامج لخلق أساس اقتصادي مثل برامج التطوير الريفي التي تعد خطط خاصة بالقطاع الزراعي وتطويره من خلال إدخال التقنيات الحديثة وتوسيع انتشارها.

(*)نتائج التعداد الزراعي لبساتين الفاكهة والنخيل لعام 1978.

المصادر

1. إسماعيل عبيد حمادي 1980 ، أبعاد الهجرة الداخلية في العراق للفترة (1965-1977)، ومعامل التوازن بين السكان والموارد الزراعية في الريف. وزارة التخطيط- المعهد القومي ، سلسلة البحوث والدراسات رقم (3) .
2. إسماعيل عبيد حمادي 1987 المسارات التكنولوجية في الزراعة العراقية واتجاهاتها المستقبلية. وزارة التخطيط – المعهد القومي للتخطيط. دراسة رقم 516.
3. حيدر كمونة (دكتور): التحول الحضري . معالجات تخطيطية لظاهرة التحول الحضري – الموسوعة الصغيرة رقم (10) . دار الحرية للطباعة. بغداد.
4. خطاب العاني 1963 : الجغرافية الاقتصادية . الطبعة الأولى ، مطبعة العاني بغداد.

5.عبد المجيد عبد الرزاق وآخرون 1984 . العوامل المشجعة للهجرة من الريف إلى الحضر وتأثيرها على هيكل العمالة في القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى . وزارة التخطيط هيئة التخطيط الزراعي دراسة رقم 36 تموز 1984.

6.المجموعات الإحصائية للسنوات 1977و1987و1997 ، نشرات إحصائية خاصة بالخضروات الصيفية والشتوية.وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء – دائرة الإحصاء الزراعي

7.محمد أزهر السماك وآخرون 1985. أسس التخطيط الإقليمي مع إشارة إلى التجربة العراقية . تنمية الرافدين . سلسلة الدراسات الاقتصادية والإدارية.

8.نتائج التعداد العام للسنوات 1977و 1987و 1997.وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء.

9.نشرة خاصة يصدرها قسم الإحصاء الزراعي – كلفة إنتاج النخلة الواحدة لسنة 1977. وزارة الزراعة.

10.نوري خليل البرازي 1980 إبراهيم عبد الجبار المشهداني (دكتور) الجغرافية الزراعية . الطبعة الأولى – دار الحرية للطباعة.